مقدمة فضيلة الشيخ
مشهور بن حسن آل سلمان

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مُضِلَّ له، ومن يُضْلِلْ فلا هاديَ له.

وأشهد أنْ لا إلٰه إلا الله وحده لا شريك له، وأشهدُ أن محمداً عبده ورسوله.

صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلّم.

أما بعد؛

فقد أرسل إليّ الأخ محمد عبد الله ـ حفظه الله تعالى ـ من دولة الإمارات العربية المتحدة كتابه «**مسائل العقيدة التي قررها الأئمة المالكية**». فوجدتُ جَمْعًا مفيداً، وتتبُّعاً أصيلاً، يدل على كثرة قراءة، ودقّة نظر، وحسن متابعة.

وثمرة كتابه مهمة؛ إذْ فيه نصرة للمعتقد السَّلفي من جهة، وللسُّنَّة وأهلها من جهة ثانية، بل فيه إرغام وقمع للبدعة والمبتدعين أيضاً.

ذلك أن منهج المؤلِّف في الكتاب جمع أقوال أئمة المالكية التي فيها تقرير التوحيد الذي بعث الله به رسله، وأنزل كتبه، وبيان ما يضادّ هذا التوحيد من المعتقدات الفاسدة والشرك بالله تعالى. وفيه جمع لأقول **أئمة المالكية** في توحيد الله تعالى في أسمائه وصفاته، على قاعدة إمام أهل المدينة: إثبات من غير تحريف ولا تعطيل ولا تمثيل ولا تكييف ولا تشبيه، كما أنَّ في هذا الجمع إعمال قواعد أئمة الهدى المتأخرين في بيان ضوابط البدعة، بالحكم على كثير من المفردات في الأمور الحادثة بأنها بدعة!

ولا يجحد طالب علم ألبتة الجهود العظيمة التأصيلية والعملية التي قام بها شيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية ومدرسته المباركة، ابتداءً من تلميذه الإمام ابن القيم، وانتهاءً بأئمة الهُدى ممَّن عايشناهم واستفدنا منهم: العلامة المحدث شيخنا محمد ناصر الدين الألباني، والعلامة الفقيه الإمام المتفنن المُرَبِّي عبد العزيز بن باز، والعلامة الإمام فقيه الزمان محمد بن صالح العثيمين، رحمهم الله تعالى أجمعين.

وبتنا نسمع هنا وهناك ـ في موجات تظهر وتقبل، وتمتد وتطول أحياناً، ولكنها ـ بإذن الله تعالى ـ تنقطع ولا تدوم وفق سنة الله تعالى التي لا تتخلف في الباطل والشر ـ فِرْية تبديع ابن تيمية وتلاميذه ومدرسته!

واشتهرت على بعض الألسنة كذبات لها قرون، تعمق دعوى التبديع، من:

ـ أنَّ جميع أئمة المالكية أشعريّة!

ـ أنَّ منهج ابن تيمية الذي قرره في كتبه ومناظراته لم يأتِ به أحد قبله!

وهذا الجمع الذي قام به الأخ الفاضل، والبحاثة النَّبيه محمد عبد الله ـ حفظه الله تعالى ـ يدحض هاتين الفريتين اللتين لاكتهما ألسن بغيضة، وقلوب حاقدة، وعقول جاحدة، حتى تمثَّل ذلك في تأليف «أهل السنة الأشاعرة، شهادة علماء الأمة وأدلتهم»(١)!!.

كان شرط أخينا الباحث في كتابه هذا دقيقاً ومهمًّا، إذ لم يورد فيه نقلاً عن علماء المالكية ممَّن عاصر ابن تيمية أو عاش بعده، فكان دليلاً قاطعاً لدابر الفريتين

---

(١) نشر عن دار الضياء، الكويت، بتقديم عشرة ممن لهم مراتب ومناصب في عدد من البلدان، وانبرى لهذا الكتاب أخونا الشيخ فيصل الجاسم، فألَّف «**الأشاعرة في ميزان أهل السنة**» وقدَّم له عشرة من مشاهير السلفيين من عدة بلدان، فكان صاحب هذه السطور واحداً منهم.

المتقدِّمتين، مع شدة شيوعهما على الألسنة، وشهرتهما على الصحف بالأقلام، وقد ضلَّت بسببهما أفهام، وزلت أقدام، ولم تروجا إلا بجهود قامت على تحريف وتلاعب وخيانة!

ولا غرو في ذلك؛ فقد جاءت الآيات الشهيرة(١) والأخبار المستفيضة من الأحاديث النبوية في متابعة آخر هذه الأمة اليهود والنصارى حذو القذة بالقذة، وقد وصل التحريف في الأديان السابقة إلى الجذور والأصول، وهكذا كان في هذه الأمة(٢) بدءاً بنشوء (**علم الكلام**)، والخوض فيه، وانتهاء بالتلاعب في كتب الأئمة.

قال صاحب كتاب «**الإسلام الحنيف وجذور التحريف**» (ص ٧٠ ـ ٧١) تحت عنوان (**أساس التحريف والجدل المذموم**) ما نصه:

«من الذين أفسدوا وحرَّفوا أصول العقيدة الإسلامية علماء الكلام والجدل المذموم وغيرهم من الفرق الضالة في فهم التوحيد الصحيح، وسمي كذلك لما فيه من المسائل الكلامية المذمومة الجدلية حول العقائد الدينية في التوحيد والنبوات والمعاد، ولما فيه من المسائل الكلامية المذمومة في صفات الله سبحانه، والصراع الذي كان بين علماء الكلام في مسألة كلام الله سبحانه هل هو مخلوق أو غير مخلوق، وغير ذلك، وسماه ابن خلدون في «مقدمته»: علم الكلام؛ لما فيه من المناظرة على البدع، وقال عنه السيوطي: سُمِّي بالكلام لأنه ضد السكوت، وأن المتكلِّمين تكلموا في المسائل الاعتقادية حيث كان ينبغي الصمت والسكوت وعدم الخوض فيها(٣). وعلم الكلام هو وليد حب الاستطلاع من الإنسان، ولذلك قال

---

(١) انظر: سورة البقرة، آية: ٧٥، وسورة النساء، آية: ٤٦، وسورة المائدة، آية: ٤١.

(٢) مع أن التحريف في كتب من قبلنا تحريف تنزيل، والتحريف عندنا تحريف تأويل، ذلك أن الله حفظ كتابه ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾، وكانت الكتب السابقة محفوظة بحفظ أصحابها لها ﴿بِمَا ٱسْتُحْفِظُواْ مِن كِتَٰبِ ٱللَّهِ﴾.

(٣) انظر كلام الأئمة في ذمهم لعلم الكلام في كتاب «صون المنطق» للسيوطي.

الله تبارك وتعالى: ﴿وَكَانَ ٱلْإِنسَٰنُ أَكْثَرَ شَيْءٍ جَدَلًا﴾ [الكهف: ٥٤] واحتكاك المسلمين بغيرهم من أصحاب الديانات الأخرى جعلهم يتسلَّحون بأسلحة الجدل والفلسفة، ولذلك نشأ علم الكلام.

وعلم الكلام هو الذي تشيع فيه مصطلحات دخيلة على الإسلام كمصطلح الجوهر الفرد، والهيولي، والصورة والعرض، وطريقة التقسيم والتركيب، والحيز، والواجب والممكن، وغير ذلك من المصطلحات الدخيلة على الفكر الإسلامي، ولذلك كان علماء الكلام يكثرون منها في كتبهم.

وأكثر ما خاض في علم الكلام المعتزلة والأشعرية ومن تبعهما من فرق أخرى، تحدَّثت عنها كتب الفرق، والملل والنحل، وغير ذلك من الكتب الناصرة لعلم الكلام، والمعادية له.

وقد خاض المعتزلة في علم الكلام أكثر من غيرهم.

وكان الأصل في هذا الجدل هم المعتزلة كأبي الحسين البصري، وأبي الهذيل العلاف، وأبي هاشم الجبائي، وأبي علي الجبائي، والكعبي، والخياط وغيرهم كثير من المعتزلة الذين خلفوا لنا كتباً كثيرة محشوة بعلم الكلام والجدل المذموم، التي أفسدت عقول كثير من مفكري المسلمين.

ومن الكتب التي ألفها أبو الحسن الأشعري عندما كان في مدرسة المعتزلة يتعلم الجدل والكلام على أيديهم كتاب: «**استحسان الخوض في علم الكلام**» وكان يهاجم فيه خصوم علم الكلام، وقد رجع الأشعري بعد ذلك عن مبادىء الاعتزال، واعترف بأن هذه طريقة جدلية عقيمة، وتبرأ من المعتزلة، وانخلع من هذه الطائفة، وتبرأ من كتبه التي ناصر فيها مبادىء المعتزلة الكلامية والجدلية؛ إذ يقول عن نفسه: لقد انخلعت من الكتب التي ألفتها على مبادىء المعتزلة كما انخلع من ثوبي هذا.

ثم ألف كتباً على منهج أهل السنة والجماعة مثل «**الإبانة عن أصول الديانة**»

إذ يبين في أولها أنه اقتفى أثر مذهب الإمام أحمد بن حنبل، وكذلك كتبه الأخرى على منهج أهل السنة مثل كتاب «**مقالات الإسلاميين**» و«**رسالة أهل الثغر**»، وغيرهما» انتهى.

قال أبو عبيدة: يا ليت الأمر اقتصر على الخوض في علم الكلام والجدل المذمومين! بينا تعدّاه إلى لعب كثير من المتأخرين بكتب العلماء السابقين؛ نصرةً لما أُلفوه من الباطل، ومن المعلوم «**أن من اعتقد مذهباً من المذاهب؛ فإنه يؤدِّي ذلك إلى المحاماة عليه، وإلى إخراج الآيات والأحاديث عن معانيها التي أرادها الله ورسوله ﷺ**»[(١)]، بل يؤدي ذلك إلى عدم الأمانة في النقل، وإخراج الكلام عن مراد صاحبه، بل ربما أدّى إلى إسقاطه وحذفه!.

والكلام على التحريف وأمثلته كثير، وهو متشعب ولاحب، ولا يتَّسع المقام إلا للتمثيل فيما نحن بصدده، أعني: ما يخص نصرة أئمة المالكية المتقدمين لعقيدة ومنهج السلف الصالحين، وسأنوِّع الأمثلة: زماناً ومكاناً، لأترك الحكم للقارىء الكريم.

❖ المثال الأول: حذف فيه خيانة.

نال فضيلة الشيخ الدكتور عبد المحسن بن محمد الريس ـ حفظه الله ورعاه ـ درجة الدكتوراه من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في أطروحة عنوانها «**أصول الفقه عند القاضي عبد الوهاب، جمعًا وتوثيقًا ودراسة**» وقد قامت بنشرها دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث بدبي عام ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٣م، في مجلدة ضخمة، تقع في (٧٦٣) صفحة، ضمن (**سلسلة الدراسات الأصولية**) برقم (١٤).

خصَّ الدكتور الريس ـ حفظه الله ـ (**المبحث الثالث لحياة القاضي عبد الوهاب** رحمه الله العلمية) وجعل من ضمنها (**المطلب الأول: عقيدته**)، ونصَّص

---

(١) «**الطوام المرعشة في بيان تحريفات أهل الرأي المدهشة**» (ص ١٢٦) للعلامة أبي محمد بديع الدين الراشدي السندي.

على ذلك في (خطة البحث) (ص ١١ مرقوم على الآلة الكاتبة عن نسخة المؤلف) وهي محذوفة من المطبوع (ص ٢٦)، ثم ذكر في صلب الترجمة (ص ٦٢ ـ ٦٤ مرقوم على الآلة الكاتبة) عقيدته بكلمة جيدة، قال فيها ما حرفه:

«**كان القاضي عبد الوهاب** رَحِمَهُ اللهُ سَلفيَّ العقيدة من كبار أهل السنة، شهد له بذلك الأئمة الكبار من أهل السنة والجماعة؛ كشيخ الإسلام ابن تيمية، وابن القيم، والقرطبي، رحمهم الله جميعاً».

قال ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ: «القاضي عبد الوهاب إمام المالكيّة بالعراق، من كبار أهل السنة ـ رحمهم الله تعالى ـ صرّح بأن الله سبحانه استوى على عرشه بذاته. نقله شيخ الإسلام عنه في غير موضع من كتبه، ونقله القرطبي في شرح الأسماء الحسنى»[(١)].

كما أن القاضي رَحِمَهُ اللهُ قد صرّح بتلك العقيدة السَّلفية التي يعتقدها، في المباحث العقدية التي أشار إليها في كتبه، أو نقلها عنه غيره ممن عاصره، أو جاء بعده؛ ومن ذلك قوله رَحِمَهُ اللهُ: «لهذا كان قول الله تعالى: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَآ أَرَدْنَٰهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾[(٢)] حقيقة؛ لا على معنى التكوير كما تقول المعتزلة، من حيث أكده بالمصدر»[(٣)].

وقال ـ أيضاً ـ: «كذلك ورد في الشرع؛ لأنه على طريق اللغة، قال تعالى: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾[(٤)]، فتأكيده بالمصدر يفيد الحقيقة، وأنه أسمعه كلامه، وكلّمه بنفسه، لا كلاماً قام بغيره»[(٥)].

---

(١) اجتماع الجيوش الإسلامية، لابن القيم (ص ١٢٤).

(٢) الآية رقم ٤٠ من سورة النحل.

(٣) البحر المحيط (٤/١٥٧٨)، تحقيق: د/ الدويش.

(٤) الآية رقم ١٦٤ من سورة النساء.

(٥) المُزْهر، للسيوطي (١/٣٦٣).
ويُنظر: البحر المحيط (٤/١٥٧٨)، تحقيق: د/ الدويش.

ثم إنه رحمه الله يواجه الرافضة ويقاومهم، فيفضحهم ويؤكد بطلان معتقداتهم، وسجّل ذلك في كتبه الفقهية؛ بحكم إقامته بالعراق قريباً منهم، ومن ذلك قوله: «**بهذا قطعنا بمنع تجويز أن يكون قد بقي شيء من القرآن لم ينقل إلينا، أو يكون بعض آحاد الصحابة أثبت ما لم يثبت في المصحف.**

وقطعنا ببطلان إدعاء الرافضة الطاعنين على المصحف المجمع عليه ـ: بأن القرآن حِمْلُ جمل، وأنه عند الإمام؛ الذي هو عندهم إمام للزمان»[1].

فكل هذه الأقوال تشهد لكون القاضي رحمه الله صافي العقيدة، ومن كبار أهل السنة والجماعة، ولم أجد ـ بعد التتبع والاستقصاء ـ من نسب للقاضي عبد الوهاب رحمه الله أموراً تشير إلى وجود انحراف في فكره، أو ضلالات في معتقده، تخالف منهج أهل السنة والجماعة» انتهى كلامه.

وهذا الكلام بطوله محذوف من طبعة دار البحوث، والحذف متعمَّد دون إذن مؤلِّف الرسالة، ومن أدلة التعمُّد حذفه من (خطة البحث) ففي الرسالة المقدّمة للنشر: (**المبحث الأول**) فيه (**ستة مطالب**)، وفي الكتاب المنشور (خمسة)، و(المطلب الأول) هو المحذوف، وهو المختصّ بعقيدة القاضي عبد الوهاب البغدادي.

وقال الباحث الريس في آخر الرسالة تحت عنوان (**أهم النتائج التي توصلت إليها أثناء البحث**) (ص ٥٥٤ ـ ٥٥٦ ـ مرقوم على الآلة الكاتبة) وذكر ثمانية بنود، أولها: قوله:

«**إن القاضي عبد الوهاب** رحمه الله سلفي العقيدة، سليم المعتقد، من كبار أهل السنة في العراق». وفي طبعة دار البحوث (ص ٦٢٢ ـ ٦٢٤) سبعة بنود، وحذف منها (البند الأول) المذكور.

هذا كله يؤكد أن الحذف متقصَّد، وأن أيدي التحريف والعبث نالت المطبوع من الرسالة!

---

(١) الإشراف (١/ ٧٦)، وتنظر: (ص ١٣٠) من نفس الجزء.

ولعلك أخي القارىء تُصدم إنْ علمت أنّ النسخ المطبوعة القليلة التي أرسلت لمؤلِّفها ليس فيها هذا النقص!

إنها مؤامرة على العقيدة السلفية، وإنه تحريف رخيص، باعثه الحقد، وإني لأخاف على من حرف وغيَّر وبدَّل، لموافقة هواه، أن لا يوفَّق لمعرفة الحق عقوبة له، فالجزاء من جنس العمل.

وسوف ترى إذا انكشف الغبارُ أفرسٌ تحت رجليك أم حمارُ

❖ المثال الثاني:

إسقاط كلام مهم من كتاب «التمهيد» للباقلاني المالكي، واتهام شيخ الإسلام وابن القيم بالتزوير!

نقل الأخ الباحث في كتابنا هذا نقولات مهمة عن جمع من أئمة المالكية فيها إثبات علوّ الله عز وجل على خلقه، مع وقوع تأويل لبعضهم في بعض الصفات الخبرية، وكان نقله من كتبهم المطبوعة والخطية دون واسطة! ما استطاع لذلك سبيلاً.

ومن بين هؤلاء: القاضي الباقلاني(١) وشيخه ابن أبي زيد القيرواني(٢) وتلميذه القاضي عبد الوهاب بن نصر البغدادي(٣)، والمتأخر منهم استفاد من المتقدِّم، صرح بذلك ابن القيم في «**الصواعق المرسلة**» (٣/ ٩٠٤ ـ ٩٠٥ ـ مختصره).

---

(١) انظر ـ لزاماً ـ ترجمة مؤلف هذا الكتاب له.

(٢) انظر (المثال الثالث) الآتي.

(٣) له كلام مهم في (إثبات العلو) في كتابه «**شرح عقيدة ابن أبي زيد القيرواني في كتابه الرسالة**» (ص ١٧٤ ـ ١٧٨) وانظر لذلك: «**درء تعارض العقل والنقل**» (٦/ ٢٠٣ ـ ٢٠٤)، «**اجتماع الجيوش الإسلامية**» (١٦٤).

والقاضي الباقلاني وإثباته للعلو، من المسائل المهمة، إذ «ليس في المتكلِّمين الأشعرية أفضل منه مطلقاً»، قاله الذهبي في «**العلو للعلي العظيم**» (٤/ ١٢٩٨ ـ ١٣٠١) ونقل كلامه مطولاً من كتابيه «**الإبانة**» و«**التمهيد**».

وهذا في الحق والحقيقة: صنيع شيخ الإسلام ابن تيمية في «**الفتوى الحموية**» (٤٤٥ ـ ٤٤٧) و«**مجموع الفتاوى**» (٥/ ٩٩) و«**نقض التأسيس**» (٢/ ٥٣١) وابن القيم في «**اجتماع الجيوش الإسلامية**» (ص ٣٠٣) و«**الصواعق المرسلة**» (٣/ ٩٠٦ ـ مختصره).

ونقله الذهبي في «**السير**» (١٧/ ٥٥٨ ـ ٥٥٩) في ترجمته أيضاً، وتتابع المتأخرون في نقل ذلك عنه!

ونشر كتاب «**التمهيد**» لأول مرة بتحقيق (!!) محمود الخضيري ومحمد أبي ريده، عام ١٩٥٤م، والنص الذي فيه إثبات العلو ساقط منه! ولا أدري هل أسقطه المحققان متعمدين أم أنه كذلك في الأصل الذي اعتمداه[(١)]!

المهم أنهما صرحا فيه[(٢)] (ص ٢٦٥) أنهما سألا شيخهما الكوثري عن هذا النقل، فنفى وجوده بالكلية قائلاً: «**ولا أدري ما إذا كان ابن القيم عزا إليه ما ليس فيه زوراً ليخادع المسلمين في نحلته..**»!!

وتابعهم على هذا التشويه والسقط: عماد الدين حيدر في طبعة لاحقة للكتاب نفسه!

وتابعهم بجرأة د. محمد رمضان عبد الله في أطروحته «**الباقلاني وآراؤه الكلامية**»[(٣)]، قال على إثر نقله كلام شيخ الإسلام وابن القيم في إثبات الباقلاني العلو لله عز وجل:

---

(١) هذا أرجح لما سيأتي من كلام العلامة محمد بن عبد الرزاق حمزة رحمه الله تعالى.

(٢) في «**ذيل**» خاص، وضعاه آخر الكتاب.

(٣) نشرت عن مطبعة الأمة، بغداد، سنة ١٩٨٦م، في (٦٣٩ صفحة).

«فمن تأمل هذه النصوص التي أوردها كل من ابن تيمية وابن القيم ـ رحمهما الله ـ لا يشك في أنّ الباقلاني كان يذهب مذهبهما في القول بالصفات الخبرية، وإمضاء النصوص الشرعية الواردة حول هذه الصفات على ظواهرها من غير تأويل»[1].

ثم قال: «ولكنني أود أن أقف هنا قليلاً تجاه هذا الكلام الذي نقلاه عن الباقلاني، فأقول: إنني لم أستطع أن أعثر على كتاب «**الإبانة**» لأتأكد من صحة ما نقله عنه ابن تيمية، لعدم وجوده في المكتبات رغم بحثي الكثير عنه. وأما كتاب «**التمهيد**» الذي حققه الأستاذان الفاضلان محمد عبد الهادي أبو ريده ومحمود محمد الخضيري فليس فيه هذا الكلام الذي أورده كل من ابن تيمية وابن القيم.

لذلك أراني لا أميل إلى الاقتناع بصحة هذا النقل، ولا أرى أبو بكر الباقلاني كان يقول بالصفات الخبرية كما يزعم ابن تيمية وابن القيم»[2].

قال أبو عبيدة: نفى المحقق وجود النقل من كتاب لم يقف عليه، وأثبته غيره، و(المثبت مقدّم على النافي)، فلا داعي لجعجعته السابقة!

وأما كتاب «**التمهيد**» فقد صرح المحققان بسببين يدلان على نقصٍ في المخطوط.

ثم قام يوسف المكارثي اليسوعي بعد ثلاث سنوات ـ أي: سنة ١٣٥٧هـ ـ بتحقيقه ونشره، واعتمد على نسخ لم يعتمد عليها المحققان السابقان، ووجد في نشرته (ص ٢٦١ ـ ٢٦٢) النصَّ الذي نقله شيخ الإسلام وتلاميذه وصرحوا بأنه فيه، ومع هذا فقد كابر صاحب «**الباقلاني وآراؤه الكلامية**» (ص ١٤٣ ـ ١٤٤) لما قال:

«**لا أملك إلا أن أقتنع بصحة نسخة «التمهيد»** التي حققها الأستاذان محمود محمد الخضيري ومحمد عبد الهادي أبو ريده، وأشك تماماً في النسخة التي طبعها

---

(١) الباقلاني وآراؤه الكلامية (ص ١٣٩).
(٢) الباقلاني وآراؤه الكلامية (ص ١٣٩ ـ ١٤٠).

يوسف المكارثي اليسوعي التي نجد فيها كثيراً من الأبواب التي تفيد بأن الباقلاني كان يقول باستواء الله على العرش، وبالوجه واليدين، والفوقية والنزول، وغير ذلك من الصفات الخبرية، تعالى الله عن ذلك علوًّا كبيراً. وأعتقد أن هذه الأبواب في نسخة «التمهيد» نشرة المكارثي من دس الحشوية، أقحموها فيها ليظهروا إماماً كبيراً من أئمة الأشاعرة بمظهرهم. يقول محققا التمهيد: ولو صدقنا ابن تيمية وتلميذه ابن القيم في نقلهما عن التمهيد للزمنا أن نقرر أن ما بين أيدينا من نص «التمهيد» غير كامل، ولكننا لا نستطيع عند ملاحظة التعارض البيِّن بين مذهب الباقلاني ومعنى ما ينسبه إليه هذان المؤلفان المعروفان بالتحيز، إلا الشك في صحة نقلهما. وقد كتب إلينا مولانا العلامة الحجة الشيخ محمد زاهد الكوثري وكيل مشيخة الإسلام في الخلافة العثمانية في هذا الشأن ما يلي: «لا وجود لشيء عما عزاه ابن القيم إلى كتاب «**التمهيد**» في كتاب «**التمهيد**» هذا، ولا أدري ما إذا كان ابن القيم عزا إليه ما ليس فيه زوراً ليخادع المسلمين في نحلته، أم ظن بكتاب آخر أنه كتاب «التمهيد» للباقلاني».

ونحن نثق على كل حال بنسخة «**التمهيد**» التي بين أيدينا أقوى من ثقتنا بنقل ابن تيمية وابن القيم[(1)]»[(2)].

---

(١) ذيل كتاب التمهيد للمحققين محمود محمد الخضيري ومحمد عبد الهادي أبو ريده (ص ٢٦٥).

(٢) «الباقلاني وآراؤه الكلامية» (ص ١٤٣ ـ ١٤٤)، ونقل كلامه ـ باختصار مقرًّا له: الأستاذ الدكتور أحمد محمد نور سيف في تقديمه لتحقيق «**شرح عقيدة ابن أبي زيد القيرواني**» للقاضي عبد الوهاب (ص ١٠٣ ـ ١٠٤)!!

قال أبو عبيدة: تحامل الكوثري البغيض على علماء الإسلام، وأئمته الأعلام مشهور معلوم، ولا سيما أمثال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله، فهو القائل عنه في كتابه «الإشفاق على أحكام الطلاق» (ص ٨٦): «ولو قلنا: لم يبل الإسلام في الأدوار الأخيرة بمن هو أضرّ من ابن تيمية في تفريق كلمة المسلمين؛ لما كنا مبالغين في ذلك، وهو سهل متساهل مع اليهود والنصارى»!! وقوله فيه (ص ٦٩): «إن كان ابن تيمية لا يزال يُعدُّ شيخ الإسلام، فعلى الإسلام السلام»! في كلمات نابية يصان عنها سفهاء

قال أبو عبيدة: ما هكذا تورد الإبل! فالكتاب له نسخ خطية، والمحققان اعتمدا على نسخة بدا لهما النقص فيها، وابن تيمية ينقل من الكتاب، والحكم بتخطئة ابن تيمية فضلاً عن تزويره يحتاج على الأقل إلى نسخة صحيحة متقنة! والكوثري خبير بالمخطوطات، ومن «**التمهيد**» نسخة تركية في مكتبة عاطف أفندي تامة متقنة مجوَّدة، ومثلها لا يخفى عليه، إلا أنه ركوب الهوى، والوصول إلى ما لا يرتضى، لاتهام علم من أئمة الهدى، ولا قوة إلا بالله!

ووجدتُ مقالة مهمةً غايةً للأستاذ العلامة المحدث الشيخ محمد عبد الرزاق حمزة بعنوان (**الإمام الباقلاني وكتاب التمهيد**) نشرها في آخر كتاب «**الكوثري وتعليقاته**» للعلامة محمد بهجة البيطار (ص ١١٧ ـ ١٢٩) بيَّن فيها بما لا مزيد عليه صحة نقل شيخ الإسلام، وأنه ثابت في «**التمهيد**»، وموجود في نسخه التامة، وأترك المجال لبيانه، ليتّضح عند القارىء الكريم كذب خصوم ابن تيمية في اتهامه بالمخادعة! قال رحمه الله تعالى ما نصه وفصُّه:

«للإمام أبي بكر بن الطيب الباقلاني منزلة معروفة بين علماء الكلام، وخصوصاً بين جماعته الأشاعرة الذين اشتهروا بمخاصمة المعتزلة وغيرهم ممن يرونهم مخالفين للسنّة، وكتابه «التمهيد» له قيمته عند من عرف قدر الباقلاني وجهده المحمود في نصرة السنة والذب عنها، وحجاج مخالفيها على قدر مستطاعته وجهده. وقد حفظ الله ـ على بعد العهد، واندثار آثار السلف بأحداث الزمن وعواصفه، وضياع الكثير منها بزوابع الحروب والانقلابات، ولا سيما طغيان التتار والمغول على أهم عواصم الإسلام وقواعده ـ حفظ لنا من هذا الكتاب عدة نسخ،

= الأنام، ورعاع اللئام، وغوغاء العوام!

فمن كان هذا حاله، فما ينبغي أن يُسمع كلامه، وكان ينبغي للمحققين أن يلجا البيت من بابه، وأن يعملا بالطريقة المنهجية العلمية السامية في التحقيق؛ من جمع للنسخ، وفحصها، والتوثق مما فيها، وللهوى دور كبير فيما سطراه وذهبا إليه، ونتيجته ما وقعا فيه من تكذيب وتزوير باندفاع وتهور!

تختلف في الوفاء بمضامين الكتاب واستيعاب أصله، من ذلك:

١ ـ نسخة مكتبة أيا صوفيا تحت رقم (٢٢٠١) ذكرها الأستاذ هـ. ريتر. وذكر أن تاريخ كتابتها يرجع إلى عام (٤٧٨ هجرية).

٢ ـ نسخة مكتبة مصطفى عاطف رقم (٢٢٣٣) وقد نقلت إدارة الثقافة بالجامعة العربية بالقاهرة صورة شمسية منها، وقد نقلت لي صورة منها لأقارن بينها وبين النسخة الثالثة الآتية. وعدد أوراقها (٢٤٧) ورقه، وتاريخ كتابتها (٥٥٥هـ).

٣ ـ نسخة باريس، ويرجَّح أن تاريخ كتابتها يرجع إلى عام (٤٧٢هـ) من عبارة جاءت في آخر النسخة بعد كلمة «**تم الكتاب**»، ولكن بعدها ما يفيد أن نسخها وقع بعد التسع مئة، فالله أعلم، وعدد أوراقها نحو تسعين ورقة.

والعجب من ناشريها: أن لا يذكرا العبارة التي تدل على تاريخ نسخها.

وبمقارنة نسخة مكتبه مصطفى عاطف بنسخة مكتبة باريس وجدنا نقصاً في نسخة باريس عن نسخة مكتبه عاطف بنحو (٧٢) ورقة تقدر بنحو (٣٠) ورقة من النسخة الباريسية، ومحل النقص: بين الورقة (٦٠) والورقة (٦١) منها، ومكانها من المطبوعة: بعد السطر الـ ١٤ من صفحة (١٦٠) قبل الباب الحادي والستين (باب القول في معنى الجبر) فأظهرت العاطفية انخرام النسخة الباريسية بعد الورقة (٦٠) منها، كما شهد بذلك نقص خمسة وعشرين باباً أثبتها فهرسها.

وسأذكر هذه الفصول من النسخة العاطفية بأرقام أوراقها منها، وربما ذكرت شيئاً من أول بعض الفصول، تأكيداً لانخرام الباريسية وردًّا على دعوى ناشري الكتاب كمال نسختهما الباريسية، وعدم نقص شيء منها.

فأول الانخرام في الباريسية: بعد آخر ورقة (٦٠) منه، التي آخرها (أن قام عليه) وبعدها من العاطفية (دليل وليس الكلام في الإطلاقات والعبارات، وإنما الكلام في المعاني) إلى عشرة أسطر من ظهر ورقة (١١٤) فيكمل الباب، ثم يقول المؤلف: (باب الكلام في معنى الصفة، وهل هي الوصف أم معنى سواه؟) ثم

يسوق كلاماً يستغرق أربع ورقات من العاطفية، ثم يقول: (دليل آخر) في وجه ورقة (١١٩)، دليل آخر وجه ورقة (١٢٠) ثم باب الكلام في الاسم وممَّ اشتقاقه، وهل هو المسمى أو غير ذلك؟ ظهر ورقة (١٢٠)، ثم بعد ورقة وثلاثة أسطر من أول ورقة (١٢١) يقول: (فصل)، ثم بعد ثلاثة أسطر من ظهر ورقة (١٢٣) يقول: (مسأله)، وبعد خمسة أسطر من وجه ورقة (١٢٤) مسألة، ثم في أول وجه (١٢٥) يقول: (فصل آخر من الكلام في هذا الباب)، وفي أول وجه (١٢٦) فصل آخر في الأسماء، وفي أثناء ظهر (١٢٦) (باب الكلام في نفي خلق القرآن) ثم يمضي في ذلك الباب فصولاً ومسائل (ودليل آخر) إلى أثناء وجه (١٣٦) فيقول: (باب، فإن قال قائل: (فما الحجة في أن لله وجهاً إلخ) وفي أثناء وجه (١٣٧) (باب، فإن قال قائل: فهل يقولون: إنه في كل مكان)؟ قيل: معاذ الله، بل هو مستو على العرش، كما أخبر في كتابه، فقال: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ وقال: ﴿إِلَيۡهِ يَصۡعَدُ ٱلۡكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلۡعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ يَرۡفَعُهُۥ﴾ وقال ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ أَن يَخۡسِفَ بِكُمُ ٱلۡأَرۡضَ﴾ ولو كان في كل مكان لكان في جوف الإنسان وفمه، وفي الحشوش والمواضع التي يرغب عن ذكرها ـ تعالى الله عن ذلك ـ ولوجب أن يزيد بزيادة الأماكن إذا خلق منها ما لم يكن خلق، وينقص بنقصانها إذا بطل منها ما كان، ولصح أن يرغب إليه إلى نحو الأرض، وإلى وراء ظهورنا وعن أيماننا وشمائلنا، وهذا ما قد أجمع المسلمون على خلافه، وتخطئة قائله.

فإن قالوا: قد قال الله عز وجل: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِي فِي ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٞ وَفِي ٱلۡأَرۡضِ إِلَٰهٞ﴾ فأخبر أنه في السماء وفي الأرض، وقال: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَواْ وَّٱلَّذِينَ هُم مُّحۡسِنُونَ ١٢٨﴾ وقال ﴿إِنَّنِي مَعَكُمَآ أَسۡمَعُ وَأَرَىٰ﴾ وقال: ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجۡوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمۡ وَلَا خَمۡسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمۡ وَلَآ أَدۡنَىٰ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكۡثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمۡ﴾ في نظائر لهذه الآيات، فما أنكرتم أن يكون في كل مكان؟

يقال لهم: قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِي فِي ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٞ وَفِي ٱلۡأَرۡضِ إِلَٰهٞ﴾ المراد به: أنه إلٰه عند أهل الأرض، وإلٰه عند أهل السماء، كما تقول العرب: فلان نبيل مطاع

بالعراق، ونبيل مطاع بالحجاز.. يعنون بذلك: أنه مطاع في المصرين، وعند أهلهما، وليس يعنون أن ذات المذكور بالحجاز والعراق موجودة، وقوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَواْ وَّٱلَّذِينَ هُم مُّحۡسِنُونَ ۝١٢٨﴾ بالحفظ والنصر والتأييد، فلم يرد أن ذاته معهم، تعالى الله عن ذلك.

وقوله: ﴿إِنَّنِي مَعَكُمَآ﴾ محمول على هذا التأويل، وقوله: ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجۡوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمۡ﴾ يعني أنه عالم بهم وبما خفي من سرهم ونجواهم، وهذا إنما يستعمل كما ورد به القرآن، فلذلك لا يجوز أن يقال قياساً على هذا: إن الله سبحانه بالبردان وبمدينة السلام، وأنه تعالى مع الثور ومع الحمار ولا أن يقال: إنه سبحانه مع الفساق والمجّان قياساً على قوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَواْ﴾ ووجب أن يكون التأويل على ما وصفناه، ولا يجوز أن يكون معنى استوائه على العرش هو استيلاؤه عليه، كما قال الشاعر:

قد استوى بشر على العراق ... من غير سيف أو دم مهراق

والاستيلاء هو: القهر والقدرة، والله لم يزل قادراً قاهراً عزيزاً مقتدراً. وقوله: ﴿ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ﴾ يعني استفتاح هذا الوصف بعد أن لم يكن، فبطل ما قالوه اهـ.

وهذا هو الفصل الذي نقله الإمام ابن القيم في «اجتماع الجيوش الإسلامية» صفحة (١١٩)، (١٢٠) من الطبعة المنيرية، فقابل بينهما تجد النقل حرفاً بحرف، حذو القذة بالقذة، مما يبهت الكوثري المباهت، ويبرىء الإمام ابن القيم من تهمة التزوير التي افتراها عليه المفتري الأفّاك الكوثري، فيما نقله عنه ناشرا الكتاب صفحة (٢٦٥) من تعليقها. وقد قال الكوثري عندئذ (لا وجود لشيء مما عزاه ابن القيم إلى كتاب «التمهيد» في كتاب «التمهيد» هذا، ولا أدري ما إذا كان ابن القيم عزا إليه ما ليس فيه زوراً ليُخادع المسلمين في نحلته، أم ظن بكتاب آخر أنه «التمهيد» للباقلاني).

يا كوثري! أقول: قد نادت نسخة المكتبة العاطفية بإسلامبول التي كنت

تسكنها ـ وأكاد أجزم بأنك قد رأيتها ـ على صدق الإمام ابن القيم وأمانته وتثبُّته في النقل، وثقته فيما يقول، كما شهد بذلك الناس جميعاً، موافقون ومخالفون له، من زمنه إلى الآن. **ودلت النسخة العاطفية على بهتانك أنت، وكذبك على هذا الإمام، وتقيح صديد الغيظ والحقد والزور والبهتان في قلبك على أئمة المسلمين وثقاتهم، وأنك أنت الخائن والمحرِّف.**

(عود إلى النسخة العاطفية) ثم ذكر المؤلف عدة أبواب إلى أول وجه (١٢٩) (الكلام على رؤية الله بالأبصار) فذكر باباً وثمانية مسائل إلى أثناء ظهر ورقة (١٤٥) قال: (باب القول في أن الله تعالى مريد لجميع المخلوقات) فذكر خمس مسائل إلى أثناء وجه (١٤٨) (باب الكلام في الاستطاعة) فذكر بابين وثمان مسائل إلى أثناء وجه (١٥٢) (باب الكلام في إبطال التولد) وفي أثناء وجه (١٥٥) (باب الكلام في خلق أفعال العباد) فذكر شبهاً لهم، وأجاب عنها، وآيات احتجوا بها، وأجاب عنها في باب مستقل.

ثم ذكر عشر مسائل في الباب إلى ثاني سطر من ظهر الورقة (١٦٠) (باب وجوب تسميتهم قدرية) رابع سطر ظهر (١٦٤) (باب القول في أن الله قضى المعاصي) فذكر فيه بابين إلى أثناء ظهر (١٦٥) (باب القول في الأرزاق) قال: (فإن قالوا: فتقولون: إن الله يرزق الحلال والحرام؟ قيل لهم: أجل. . . إلخ) وفي أثناء وجه (١٦٦) (باب القول في الأسعار) قال: (فإن قال: فخبرونا عن الأسعار وغلائها ورخصها من قبل من هو؟ قيل له: من قبل الله عز وجل) وفي أول وجه (١٦٧) (باب القول في الآجال) وفي آخرها (باب الهدى والضلال) وفي آخر (١٦٨) (باب اللطف) وفي أثناء (١٦٩) (باب الكلام في التعديل والتجوير، فإن قال قائل: فهل يجوز أن يؤلم الله تعالى الأطفال، من غير عوض؟ وأن يأمر بذبح الحيوان وإيلامه لا لنفع يصل إليهم؟ وأن يسخر بعضهم لبعض؟ وأن يفعل العقاب الدائم على الأجرام المنقطعة؟ وأن يكلف عباده ما لا يطيقون؟ وأن يخلق فيهم ما يعذبهم عليه، وغير ذلك من الأمور؟ قيل له: أجل. . إلخ).

وقد نقلت من هذا الباب ما رأيت؛ ليعلم الناشر أن المؤلف لم يحصل له سهو ولا غفلة حينما أحال على هذا الباب، كما وصماه بذلك، بل إن انخرام نسختهما هو الذي أوقعهما في هذه المهاترة والمكابرة، ورمي المؤلف بالغفلة وبعدم وفائه بوعده في حوالته.

(عود إلى العاطفية) في أثناء وجه (١٧١) (باب القول في معنى الدين) وفي ظهرها الكلام في الإيمان والإسلام، والأسماء والأحكام، وفي وجه (١٧٢) (باب القول في معنى الإسلام) وفي ظهرها (باب في تسمية الفاسق الملِّي مؤمناً) وفي ظهر (١٧٣) (باب القول في الوعد والوعيد) وفي أول ظهر (١٧٥) (باب القول في الخصوص والعموم) وفي ظهر (١٧٩) (باب الكلام في الشفاعة) وفي خمس مسائل، وفصل، وفي ظهر ١٨٥ (باب الكلام في الإمامة، وذكر جمل عن أحكام الأخبار وما يدل على فساد النص وصحة الاختيار) وفي أول وجه (١٨٦) مسألة القول في الخبر، وهو أول ورقة (٦١) من النسخة الباريسية.

فما أشرنا إليه من الأبواب والفصول من ورقة (١١٤) إلى أول ورقة (١٨٦) من النسخة العاطفية: هو الخرم بين ورقة (٦٠ و٦١) من النسخة الباريسية، ونُخَمِّن أنه نحو ثلاثين ورقة منها، فيكون خرمها نحو ربعها.

وقد ثبت بما لا يحتمل الجدل، ولا يعلق بذيله غبار الشك: انخرام النسخة الباريسية التي اعتمدها ناشر الكتاب، فهل يصرَّان ـ بعد ذلك ـ على التمسك بعدم نقصها، ويلجّان في المكابرة باتهام المؤلف الباقلاني بالسهو في عدم وفائه بما أحال عليه في (باب التعديل والتجوير) وتتمادى بهما اللجاجة إلى أن أصلهما ـ المخروم ربعه ـ أوثق عندهما من الإمامين الجليلين المتفق على صدقهما وثقتهما من عصرهما إلى الآن، إمامي العقل والنقل: شيخ الإسلام ابن تيمية، وتلميذه العلامة المحقق ابن قيم الجوزية، رحمهما الله ورضي عنهما؟ وقد أريتهما موضع نقلهما من العاطفية باباً ورقماً، وقد طبع الأصل في بيروت في عام ١٩٥٧ من منشورات جامعه الحكومة في بغداد.

وهل يبقى الأفَّاك البهَّات الكوثري مولى لهما وحجة عندهما بعدما ظهر بهته للإمام ابن القيم، ورميه إياه بالزور والخداع، انتحاله نحلة يزور للخداع بها! كما زعمه هذا البهات المفتري الأثيم؟

أما كان انقطاع الكلام أسلوباً وتبويباً في صفحة (٦٠) بعد سطر (١٤) من مطبوعهما، وعدم انسجام الباب (٦١) مع ما قبله، وفهرس النسخة الباريسية الذي يدل على سقوط ٢٥ باباً ـ أما كان كل ذلك كافياً لتشكيك الناشرين في عدم كمال أصلهما وانحرامه؟ فكان ذلك مما يريحهما ويريح القارىء من استنتاجات سقيمة: أن المؤلف الباقلاني سها عن الوفاء بوعده في حوالته على باب التعديل والتجوير، وأن باب الأرزاق والأسعار وغيرهما مما أدخل في علم الكلام بعد القرن السابع؟ وأن الكلام في الصفات يغني عنه (باب في الصفات) إلى آخر ما نسجا من خيوط العنكبوت ليسترا خرم أصلهما.

وقد اعتذرا في الاقتصار عليه ببعد النسخ الأخرى في جبال الأناضول، فها هي ذي إحدى النسخ الأناضولية ـ نسخة مصطفى عاطف ـ صارت منهما في متناول اليد، وعلى طرف الثمام في إدارة الثقافة العربية بجامعة الدول العربية بالقاهرة؟ فهل يحقق الناشران رجاء الناس، ويكملان خرم الباريسية من العاطفية، وينشرانه ملحقاً لما طبعا؛ إحقاقاً للحق وخدمة للكتاب الذي طبعاه، ووفاء بحق المؤلف الذي ترجماه وطبعا مؤلَّفه مخروماً ربعه، وجرياً على ما كان يحبه شيخهما الشيخ مصطفى عبد الرازق الذي أهديا الكتاب إلى روحه: من حب الإنصاف والرجوع إلى الحق بعد ما تبين، وعدم الجدل بالباطل لدحض الحق، واحترام العلماء الأئمة الثقات، كابن تيمية وابن القيم، اللذين لم يحفظ عن منصف ـ كشخيهما ـ كلمة همز أو تحقير لهما، فضلاً عن توثيق نسخة مخرومة الربع عنهما؟

ولو ذكر الناشران المثل القائل: «**من كان بيته من زجاج لا يرمي الناس بالحجارة**» لاحتاطا لأنفسهما، **فمن كان أصله مخروم الربع كيف يحاول أن يفهم الناس كماله بالطعن في الثقات الأئمة لعدم وجود ما نقلوه فيه، لأنه مخروم؟!**

إن في مجال العقل والإنصاف: إذا وجد نقل ثقة ـ فكيف بثقتين كابن تيمية وتلميذه ابن القيم ـ ما يخالف أصلاً يعثر عليه العاثر: أن يحال ذلك على اختلاف النسخ من النساخ تارة، ومن المؤلفين الذين يزيدون وينقصون في مؤلفاتهم تارة، كما عرف ذلك، والأمثلة على ذلك كثيرة، وإعادة طبعات الكتاب الواحد شاهد عدل على ذلك أيضاً.

أما همز الناشرين لشيخ الإسلام ابن تيمية ـ بعبارات أقل أحوالها: أنها سوء أدب وجهل، مع بعدها عن الحقيقة والواقع، كقولهما في مدحه للباقلاني: «**على غير عادته**»، وقولهما: «**إنه معروف بالتحيز**»! وغير ذلك من اللغو والهراء الذي يدل على جهلهما ـ فيمر عليه عباد الرحمٰن مر الكرام.

ولقد اعترف كرام العلماء والمنصفين ـ عرباً وعجماً ـ بفضل الشيخين، وما انحرف عنهما إلا الجاهلون، أو اللئام الشعوبية، أهل الحقد والضغن ـ كالكوثري ـ فليضع الناشران أنفسهما حيث أحبَّا من إنصاف الشيخين أو البغض لهما، ومحاولة إنقاصهما، وهم أدرى الناس بما يصلح لهما.

وأما ما شنشنا به من أن إثبات علو الله على عرشه وبطلان تأويله بالاستيلاء: يثبت التجسيم، أو غير ذلك مما ثرثرا به، وحاولا نفي ذلك عن كتاب «**التمهيد**»، فإنا نقول لهما في صراحة: عدّيا عن ذلك، فليس هذا ميدانكما، وخلياه للمؤمنين الذين يعرفون الله بأسمائه وصفاته من كتابه ومن كلام رسوله، وإنما صناعتكما النشر، ولم تتقناه، فإنكما لم تعطياه ما يعطيه الناشر الأمين.

ثم نسألهما ـ بعد ثبوت ذلك في كتاب «**التمهيد**» ـ: ماذا تقولان في «**التمهيد**» ومؤلفه بعد ذلك؟

ثم نسألهما عن قول مولاهما وحجتهما الكوثري: «لا يوجد في «**التمهيد**» ما نقله ابن القيم.. إلخ» من الذي يحيط علمه بنفي ما في نسخ «**التمهيد**» شرقاً وغرباً من القرن الرابع إلى القرن الرابع عشر؟ من الذي يحيط علمه بهذا النفي العام

القاطع الجازم إلا علَّام الغيوب؟ فهل أحاط علم الكوثري في القرن الرابع عشر بجميع نسخ «**التمهيد**» شرقاً وغرباً في عشرة قرون..؟!» **انتهى كلام الشيخ محمد عبد الرزاق حمزة**.

قال أبو عبيدة: لن تفرحوا أيها الحاقدون على أئمة السلفية، فالحق أبلج، والباطل يتلجلج، والكلام ينبغي أن يكون بحقٍّ وعدل، مع ورع وتقوى، ومجانبة العصبية والهوى، عارياً عن غرض التحامل، هذا في مواطن الاشتباه والاضطراب، فكيف يحصل من هؤلاء ـ وهم على مثل هذا الحال ـ هدى وصواب، تزول به عن قلوبهم الشك والارتياب، عن أئمة وعلماء كبار كبار؟!

لعل المتأخِّرين ـ ولا سيما في عصر الانفتاح والتنوير ـ ينتبهون لمثل هذه المضايق التي تنبىء عن تجاهل ظاهر، فيعملوا على وضع الأمور في نصابها، عاملين بما قرره شيخ الإسلام في «**مجموع الفتاوى**» (١٥/٣٠٨): «**إذا دار الأمر بين أن يخطىء فيُعاقِبَ بريئاً، أو يُخطىء فيعفو عن مذنب، كان هذا خير الخطأين**».

قال أبو عبيدة: نقبل هذا من بعض المتهورين[1] ممَّن يضلّلون أو يكفِّرون **شيخ الإسلام**، أعني: **أن يُخَطِّئوه مع براءته**، أما أن يضلّلوه ويفسّقوه ويبدِّعوه ظلماً وعدواناً، فوالله إنَّ هذا من الفساد والإفساد. ولكنهم لعلهم يرعوون لمَّا يعلمون تقرير شيخ الإسلام في «**مجموع الفتاوى**» (٣/٣٤٨ ـ ٣٤٩) أيضاً؛ قال:

«لا بد لكل إنسان من أن يكون فيه جهل وظلم، ثم يتوب الله على من يشاء، فلا يزال العبد المؤمن ـ دائماً ـ يتبيَّن له من الحق ما كان جاهلاً به، ويرجع عن عمل كان ظالماً فيه».

قال أبو عبيدة: فهل يا ترى يرجع هؤلاء عن ظلمهم للمنهج السَّلفي النقي

(١) ذكرتُ جماعة منهم في تقديمي لتحقيق كتاب العلائي: «**الأربعون المغنية بعيون فنونها عن المعين**»، نشر الدار الأثرية.

الفِطري وأئمته الأعلام، هذا ما نرجوه، ونسأله سبحانه بأسمائه وصفاته أن يلهمهم ذلك.

فها هو الباقلاني، يقرر مسألة (العلو)، وهي مسألة أثرية سلفيّة صحابيَّة، ليس في العقل الصريح، ولا في شيء من النقل الصحيح ما يوجب مخالفة الحق الذي قرره فيها، ولا عجب في ذلك، فهو في تقريراته فيها برزخ بين السلف والأشاعرة، أخذ من هؤلاء كلاماً صحيحاً، ومن هؤلاء أصولاً عقلية سليمة، فمال إلى الجهة السلفيَّة على النحو الذي رأيت، وإياك أن تتشكك في صحة كلامه، فالنافون له لم يعرفوا القول السديد فيها، ولمَّا وجدوه في كتاب من الكتب التي يتداولونها، وهم لا يتداولون معاني الكتاب والسنة بأصولها السلفية الصحيحة، عمدوا إلى نكرانها أو تحريفها! كما حصل في:

❖ المثال الثالث:

تحريف في «مقدمة ابن أبي زيد القيرواني لكتاب الرسالة».

طبعت **«الرسالة»** لابن أبي زيد طبعات عديدة، في: فاس، والقاهرة، وتونس، ولندن، وباريس وغيرها من البلدان. واعتمدها المالكية شرقاً وغرباً، وعكفوا عليها: دراسة، وتدريساً، وتلقيناً، وحفظاً، وشرحاً، ونظماً، وهي تنتظم أبواب الشريعة في: التوحيد، والفقه، والآداب، وقد حوت نحو أربعة آلاف مسألة[١].

وقام عبد الفتاح أبو غدّة[٢] بنشرها بعنوان: **«العقيدة الإسلامية التي يُنَشَّأ**

(١) من تقديم العلامة الشيخ بكر أبو زيد ﷺ لنظم أحمد بن مشرِّف الإحسائي (ت ١٢٩٨هـ) لمقدمة ابن أبي زيد القيرواني (ص ٨).

(٢) رد عليه شيخنا الألباني في (مقدمته) على **«شرح العقيدة الطحاوية»** وفي رسالة مفردة مطبوعة بعنوان **«كشف النقاب عما في كلمات أبي غدة من الأباطيل والافتراءات»**، والشيخ عبد العزيز الربيعان في «السيف الصقيل العبقري على أباطيل تلميذ =

عليها الصّغار»، وحرَّف، وزاد فيها، وحذف منها، وبيَّن ذلك بما لا مزيد عليه العلامة الشيخ بكر أبو زيد ـ رحمه الله تعالى ـ في نشرته «**عقيدة السلف، مقدمة ابن أبي زيد القيرواني لكتاب الرسالة**»، ومثَّل على ذلك في كتاب «**تحريف النصوص من مآخذ أهل الأهواء في الاستدلال**».

❖ المثال الرابع والأخير:

تعليقات عبد العزيز الغماري على (الجزء السابع) من «التمهيد»[(١)] لابن عبد البر، وردّه على معتقد السلف.

من النقولات الطافحة والمهمة جدًّا، ولها أثر حسن على متأخِّري العلماء، ولا سيما المالكية: تقريرات ابن عبد البر في إثبات صفات الله عز وجل، ولا سيما في العلو[(٢)]، وقد نقل الأخ الباحث كلامه، ونبَّه على أشياء مهمة تخصُّ ذلك.

ومن الأشياء المهمة التي فاتته التنبيه على ما في التعليقات الخلَفية، من التأويلات غير المرضيَّة، والتي فيها هدم لتقريرات ابن عبد البر السَّنية السُّنِّيَّة، وهذا من تلاعب الناشر! وتهوُّر المعلِّق، فأنَّى لمثله وقلمه أن يغمس نور تقريرات العالم المحقق المدقق، والمحدِّث الجهبذ، والإمام المتفنِّن!! وقد طارت كل مطار، وفرح بها كلُّ سنيٍّ على اختلاف الأعصار والأمصار.

وقد جرَّد أخونا الباحث أبو أسامة ياسين نزال ـ حفظه الله تعالى ـ قلمه؛

= الكوثري» والشيخ عبد الله بن صالح المدني في مقدمته على كتاب «**المقابلة بين الهدى والضلال**» لعبد الرزاق حمزة، والأستاذ محمد فهر في «**التصوف بين الحق والخلق**» (ص ٢٢٠)، وللشيخ شمس الحق الأفغاني رد عليه لم ينشر بعد.

(١) طبعة وزارة الأوقاف المغربيَّة.

(٢) تجد ذلك في «**التذكرة**» للإمام القرطبي، لما جادل بعض القضاة، ودافع عن معتقد (العلو) بإحضاره كلام ابن عبد البر في «**التمهيد**»، انظر كتاب «**الإمام القرطبي شيخ أئمة التفسير**» (ص ١٦١).

فكتب دراسة مفردة جامعة نافعة ماتعة في دحض تأويلات الغماري، سمّاها **«اجتماع جيوش التوحيد في إخراج الضلال من هوامش (الجزء السابع) من كتاب «التمهيد»»**، سنعمل ـ إن شاء الله تعالى ـ على نشرها في الدار الأثرية.

وأخيراً، وليس آخراً؛ هذا جهد نافع، وجمع هادف، مبتغى صاحبه ومؤلِّفه نصرة العقيدة الصحيحة، والمنهج السليم، بعبارات واضحة، ونقولات قيمة، أصحابها أئمة مجمع على فضلهم، ومعترف بعلمهم، يتبيَّن من خلاله لكل ذي عينين بوضوح وجلاء: أن هذه الطائفة الناجية ضاربة جذورها في التأريخ، وأن حبلها ممتد، وسندها متَّصل، لا يمكن لجميع قوى الأرض مجتمعة أن تنزعه، لأنه موافق للفطرة، وعليه تتابع أهل الفضل والعلم.

فجزى الله المؤلف خيراً على جهده الذي قام به، وجعله في صحيفة عمله، ونفع به الإسلام والمسلمين، **وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين**.

وكتب
أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان
الأردن ـ عمان
في السابع والعشرين من شهر رجب سنة ١٤٢٩
من هجرة نبينا محمد
صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم